ورغم تحفظنا على مثل هذه المقارنات بالنظر الى ان الانفاق البريطاني على الجيش المحلي لم يكن يدخل ضمن النفقات العامة للدولة حتى سنوات متأخرة ، الا انه لا يراودنا الشك في ان الجيش والاغراض العسكرية كانت تحظى بحصة متزايدة ورئيسية من الموازنة ومن المساعدة المالية البريطانية سنة بعد اخرى (٢) ٠

اكثر من ذلك ، فان هناك اعتقادا سطحيا يرى ان الاردن كان بلدا ممولا من الكولونيالية البريطانية اكثر مما هو بلد مستنزف ، اي انه كان « يستفيد » من الدور الموكول الى الدولة من قبل الكولونيالية البريطانية ، غير ان هذا الاعتقاد ليس صحيحا ، اذا ما جرى التدقيق في اوجه الانفاق بالمقارنة مع الموارد المحلية والخارجية ، والواقع ان الوطنيين الاردنيين قد لاحظوا مبكرا ان الانفاق على الجيش وعلى الاغراض الكولونيالية كان يستنزف ليس فقط الحصة العظمى من المعونة البريطانية ومن النفقات العامة للدولة ، بل ايضا حصة تزيد او تقل من سنة الى اخرى من الواردات المحلية للدولة الممولة اساسا من التحصيلات الضريبية المباشرة وغير المباشرة ٠ اي ان المواطنين الاردنيين كانوا يمولون جزءا من اعباء الجيش والنشاط الكولونيالي المعادي لهم والموظف في خدمة الامبريالية البريطانية ٠ وقد تركزت الاحتجاجات الحادة في وقت من الاوقات على هذا الجانب في مراسلات زعماء الحركة الوطنية والمعتمد البريطاني في عمان ، كما اشارت لها بيانات المؤتمرات الوطنية (٣) لدرجة

---

(٢) راجع هرشلاغ ، مصدر مذكور انفا ، ص ٣٢١/٣٢٢ ٠

(٣) قال « بيان المؤتمر الاردني الاول » المنعقد في عمان ، في ٢٥ تموز ١٩٢٨ : «٠٠٠ وقد ضاعف النكبة نهج دار الاعتماد في السياسة المالية منهج تضخيم الميزانية بارهاق المكلف الاردني بالضرائب الفادحة لاعالة ضباط قوة الحدود والموظفين البريطانيين ودار الاعتماد وتشكيلات المراقبة المالية برواتب ومخصصات باهظة مع السعي بشتى الوسائل للاستغناء عن المساعدة المالية الانجليزية عن عاتق المكلف البريطاني على حساب المكلف الاردني الفقير ، في الوقت الذي اصبحت فيه هذه الاعانة تنفق مع اضعاف اضعافها من خزانة البلاد على موظفين بريطانيين ومصالح بريطانية محضة ، بحيث قد اصبح بذلك على شرقي الاردن الضعيفة الغرم ولبريطانيا العظمى الغنم ، مما لم يسمع به قبله في تاريخ الاستعمار الحديث ٠٠ »

كما اعلن الميثاق الوطني الذي اقره المؤتمر الاردني الاول عن رفض « شرق الاردن تحمل نفقات اي قوة احتلالية اجنبية وتعتبر كل مال يفرض عليها من هذا القبيل مالا مغتصبا من عرق عاملها المسكني وفلاحها البائس » واضاف « ترى شرق الاردن مواردها ، اذا منحت حق الخيار بتنظيم حكومتها المدنية ، كافية لقيام ادارة دستورية صالحة فيها ٠ اما الاعانة المالية التي تدفعها الحكومة البريطانية فان بلاد شرق الاردن تعتبرها نفقات

←